

Distr.: General  
2 October 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون  
البند ٨ من جدول الأعمال  
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من  
الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الكتابي المقدم من وفد اليونان في إطار  
ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها السيد جورجى إيفانوف، رئيس جمهورية  
مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في الدورة الرابعة والستين  
للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) أناستاسيس ميتسياليس

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

بيان مقدم من السفير أناستاسيس ميتسياليس، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به السيد جورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

أود أن أسجل البيان التالي رداً على البيان الذي أدلى به اليوم رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فخامة السيد جورجي إيفانوف، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة والستين.

وقد أوصى مجلس الأمن، في قراره ٨١٧ (١٩٩٣)، وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٤٧، المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أن يُشار إلى هذا البلد مؤقتاً ولجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة، باسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، ريثما تتم تسوية الخلاف الذي نشأ بشأن هذه الدولة.

وعلاوة على ذلك، حثّ مجلس الأمن في قراره ٨٤٥ (١٩٩٣)، "الأطراف على مواصلة جهودها، برعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى تسوية سريعة للمسائل المتبقية".

وباشرت اليونان المفاوضات الثنائية عملاً بالقرار ٨٤٥ (١٩٩٣) والاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ الذي أعقبها وأبرم بين الطرفين بنية حسنة وبروح من التوافق، رغبة في الإسهام في التوصل إلى حل مقبول بشأن مسألة الاسم برعاية الأمين العام ومبعوثه الخاص.

ومع ذلك، أبدت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خلال هذه السنوات تجاهلاً صارخاً لقراري مجلس الأمن المذكورين واتخذت موقفاً متصلباً لا يتوخى التوافق خلال المفاوضات الثنائية التي جرت برعاية الأمم المتحدة، مما حال دون إحراز أي تقدم فيها أو الوصول إلى تسوية ودية للخلاف بين البلدين.

ولم تستخدم أبداً جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حتى داخل الأمم المتحدة، وكما كانت الحال أيضاً اليوم، الاسم الذي قررت هيئتا المنظمة الرئيسيتان أن يشار إليها به مؤقتاً لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة، بل على العكس من ذلك، فقد استخدمت دوماً الاسم ذاته الذي أقر مجلس الأمن بوجود خلاف بشأنه بين البلدين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رفعت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة دعوى أمام محكمة العدل الدولية. وهذه محاولة أخرى تقوم بها الحكومة لزيادة عرقلة وتأخير عملية التوصل إلى حل مقبول من الطرفين للخلاف بشأن مسألة الاسم، وذلك على الرغم من التوصية الواردة في قرار مجلس الأمن المذكورين أعلاه، وأحكام الاتفاق المؤقت المبرم في عام ١٩٩٥.

وفي الوقت نفسه، تواصل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة انتهاك القرار المؤقت نصا ومضمونا، وهو الاتفاق الذي يضع الأسس اللازمة لتهيئة جو من علاقات حسن الجوار والتفاهم بين البلدين، ريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الاسم.

وتظل اليونان ملتزمة التزاما راسخا بالمفاوضات الثنائية برعاية الأمم المتحدة وبضرورة إيجاد حل عاجل ومقبول لمسألة الاسم يراعي المصالح والحساسيات المشروعة لكلا البلدين ويفضي إلى تسوية مشكلة لها تأثير مباشر على الاستقرار في المنطقة. ولا يمكن أن تتحقق هذه التسوية إلا إذا امتنع كلا البلدين عن السعي إلى تأكيد الحق الحصري في الاسم عن طريق استخدامه، ومن ثم احتكار منطقة مقدونيا الجغرافية الكبرى.

وينبغي ألا تفرز هذه الجهود غالبا أو مغلوبا، بل ينبغي التوصل إلى حل سريع لمسألة الاسم يخدم مصلحة البلدين معا ومصلحة السلم والاستقرار في المنطقة. وينص قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) صراحة على أن مسألة الاسم "لا بد من حلها من أجل المحافظة على العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار في المنطقة". وتعرب اليونان عن استعدادها للعمل من أجل التوصل إلى هذه التسوية.